

# تنفيذ القرارات المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن في إصلاح القطاع الأمني

هناك اعتراف قوي بأنه ينبغي أن تلبي عملية إصلاح القطاع الأمني الاحتياجات الأمنية المختلفة الخاصة بالرجال والنساء والفتيان والفتيات، كما ويعتبر إدماج قضايا النوع الاجتماعي من الأمور الأساسية التي تساهم في فعالية ومحاسبة القطاع الأمني، إلى جانب الملكية المحلية ومشروعية عمليات إصلاح القطاع الأمني.

وقد أصدر مجلس الأمن الدولي التابع لمنظمة الأمم المتحدة مؤخراً عدداً من القرارات التي تتطرق إلى الحاجة لأن تراعي عمليات إصلاح القطاع الأمني الاحتياجات الأمنية المحددة للنساء والفتيات وإلى تعزيز مشاركة المرأة.

وتزودنا مذكرة التطبيق العملي هذه بمقدمة موجزة حول القرارات المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن وكيفية تنفيذها في عملية إصلاح القطاع الأمني، وهي تستند إلى أداة أطول، وكلاهما جزء من رزمة أدوات النوع الاجتماعي وأثره في إصلاح القطاع الأمني التي وضعت لتوفير مقدمة عن قضايا النوع الاجتماعي للعاملين على إصلاح القطاع الأمني وصناع السياسات المتعلقة به، وتتألف رزمة الأدوات من ١٣ أداة مع مذكرات التطبيق العملي (انظر بند معلومات إضافية).

## ما هي القرارات المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن؟

تبنى مجلس الأمن الدولي التابع لمنظمة الأمم المتحدة أربعة قرارات حول المرأة والسلام والأمن منذ العام ٢٠٠٠ وهي:

**قرار مجلس الأمن ١٣٢٥:** تم إقراره في شهر أكتوبر / تشرين أول عام ٢٠٠٠، وهو يقر بوجود تأثيرات معينة للنزاعات المسلحة على المرأة وبالإسهامات المهمة للمرأة في الأمن وتسوية النزاعات، كما ويشدد على الحاجة إلى إدراج منظور النوع الاجتماعي في تنفيذ اتفاقات السلام وعمليات نزع السلاح وتسريح المقاتلين وإعادة دمجهم وتدريب قوات حفظ السلام.

**قرار مجلس الأمن ١٨٢٠:** تم إقراره في شهر يونيو / حزيران عام ٢٠٠٨، ويدعو الدول إلى اتخاذ تدابير خاصة لحماية المرأة من العنف الجنسي في أوقات النزاعات المسلحة ولضمان تلقي الضحايا العدالة والمساعدة، ويشدد القرار على دور قوات حفظ السلام في حماية المدنيين ويشجع على انخراط المرأة أكثر في قوات حفظ السلام، كما ويطلب الأمم المتحدة بوضع آليات لعمليات نزع السلاح وتسريح المقاتلين وإعادة دمجهم وإصلاح القطاع الأمني لحماية المرأة من العنف بالتشاور مع النساء والمنظمات النسوية.

**قرار مجلس الأمن ١٨٨٨:** تم إقراره في شهر أيلول / سبتمبر عام ٢٠٠٩، وهو يطور تركيز المجلس على العنف الجنسي في أوقات النزاعات المسلحة ويحث على إدراج قضايا العنف الجنسي في عمليات السلام، وفي ترتيبات نزع السلاح وتسريح المقاتلين وإعادة دمجهم وإصلاح القطاع الأمني وفي عملية إصلاح العدالة، ويضع هذا القرار آليات جديدة للأمم المتحدة لمعالجة العنف الجنسي في أوقات النزاعات المسلحة، ويشدد مرة أخرى على تمثيل المرأة في عمليات صنع القرار وعلى إدراج موظفات للعمل في بعثات الأمم المتحدة.

**قرار مجلس الأمن ١٨٨٩:** تم إقراره في شهر تشرين أول / أكتوبر عام ٢٠٠٩، وهو يوسع دائرة تركيز المجلس على مشاركة المرأة في صنع السلام ويشدد على دورها المحوري في صنع القرارات السياسية والاقتصادية، ويحث على تعميم النوع الاجتماعي في كافة عمليات الإنتعاش في أوضاع ما بعد النزاع وعلى تمويل وبرمجة أنشطة تمكين المرأة والاستراتيجيات الملموسة في إنفاذ القانون والعدالة من أجل تلبية احتياجات وأولويات النساء والفتيات.

## المحتويات

ما هي القرارات المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن؟

لماذا تعتبر القرارات المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن مهمة في عملية إصلاح القطاع الأمني؟

كيف يمكن تنفيذ القرارات المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن في عملية إصلاح القطاع الأمني؟

أسئلة متعلقة بالمرأة والسلام والأمن لتقييم إصلاح القطاع الأمني

معلومات إضافية



معهد الأمم المتحدة الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة

مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة



## لماذا تعتبر القرارات المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن مهمة في عملية إصلاح القطاع الأمني؟

يعتبر إصلاح القطاع الأمني عملية تهدف إلى ضمان قيام القائمين على توفير الأمن والعدالة بـ:

- توفير خدمات أمن وعدالة ذات فعالية وكفاءة تلبي احتياجات الناس.
- الخضوع للمساءلة أمام الدولة والشعب.
- العمل ضمن إطار عام للحكم الديمقراطي دون تمييز مع احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون بالكامل.

يتضمن القطاع الأمني القوات المسلحة والشرطة والمخابرات وإدارة الحدود والجمارك ومؤسسات العدالة والقائمين على توفير خدمات الأمن والعدالة غير النظامية والتقليدية، إلى جانب العوامل التي تلعب دوراً في إدارة وضع وتنفيذ الأمن والرقابة عليه كالوزارات والبرلمانات وهيئات المظالم ومفوضيات حقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني.

### الإطار ١ طرق تعزيز مشاركة المرأة في إصلاح القطاع الأمني

- إدماج ممثلي وزارة شؤون المرأة / النوع الاجتماعي.
- إدماج ممثلي شبكات المنظمات الأهلية النسوية.
- تنظيم استشارات مع النساء والمجموعات النسوية.
- الحصول على مدخلات من خبراء النوع الاجتماعي.
- إدراج "الخبرة في النوع الاجتماعي" في المعايير المستخدمة في تحديد أعضاء الفرق واللجان ذات العلاقة.

وتعتبر القرارات المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن مهمة لأنها:

- تتطرق إلى الاحتياجات الأمنية المختلفة للنساء والرجال والفتيات والفتيان وتضمن الاعتراف المتزايد للمشاركة المتساوية للمرأة والرجل في صنع القرار ويعتبر ذلك مسألة حيوية في عملية إصلاح ناجحة للقطاع الأمني، ومن الأهمية بمكان ضمان الملكية المحلية وتقديم خدمات الأمن بفعالية إلى جانب تعزيز الرقابة والمساءلة.
- توفر إطاراً عاماً معيارياً مدعوماً على الصعيد الدولي لتعزيز حقوق النساء والفتيات في أوقات النزاعات وما بعدها.
- محل استخدام الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والاتحاد الإفريقي وحلف شمال الأطلسي والمنظمات الدولية والإقليمية الأخرى المشاركة في تعزيز إصلاح القطاع الأمني باعتبارها معايير توجيهية، وتقوم دول عدة بصياغة مفهوم الأمن القومي ووضع السياسات الخاصة به.

## كيف يمكن تنفيذ القرارات المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن في عملية إصلاح القطاع الأمني؟

سياسات الأمن القومي والدفاع وإصلاح القطاع الأمني

تدعو القرارات المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن إلى مشاركة متساوية وكاملة للمرأة في عملية صنع السياسات على كافة المستويات من أجل تعميم النوع الاجتماعي والاستراتيجيات التي تتطرق إلى الاحتياجات الأمنية واحتياجات العدالة للنساء والفتيات وأولوياتهن وتمكينهن.

■ تقييم كيفية تأثير خيارات السياسات المختلفة على النساء والرجال والفتيان والفتيات لدى وضع وتنفيذ سياسات متعلقة بإصلاح القطاع الأمني، وضمان مشاركة خبراء النوع الاجتماعي مشاركة كاملة في عملية صنع السياسات.

■ التطرق إلى احتياجات النساء والفتيات للأمن والعدالة وقضايا العنف الجنسي صراحة في كافة سياسات إصلاح القطاع الأمني، وإلى الحاجة لتعزيز المرأة باعتبارها مشاركا على قدم المساواة في مؤسسات القطاع الأمني.

■ وضع خطط عمل وطنية لتنفيذ القرارات التي تتضمن أنشطة متعلقة بإصلاح القطاع الأمني، وينبغي أن تستمد خطط العمل الوطنية من عملية شاملة واستشارية تتضمن منظمات المجتمع المدني النسوية في وضعها وتنفيذها والرقابة عليها وتقييمها.

■ الرقابة على وتقييم كيفية معالجة قضايا المرأة والسلام والأمن في برامج إصلاح القطاع الأمني وعلى تنفيذ خطط العمل الوطنية.

■ وضع نظم لضمان مساءلة الأفراد في الهيئات الحكومية والمؤسسات الأمنية عن تنفيذ الالتزامات بموجب القرارات المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن كما ورد في سياسات الأمن القومي والدفاع وإصلاح القطاع الأمني.

### مشاركة المرأة في عمليات إصلاح القطاع الأمني ومؤسسات القطاع الأمني

تحت هذه القرارات الدول على اتخاذ تدابير من أجل تعزيز مشاركة المرأة في عملية التخطيط لمرحلة ما بعد النزاعات وبناء السلام، والتي تتضمن عمليات إصلاح القطاع الأمني، كما تدعو هذه القرارات إلى إشراك المرأة على مستويات صنع القرار في آليات منع النزاعات وإدراجها وحلها.

■ إشراك المرأة في كافة مستويات المؤسسات التي تدير حكم القطاع الأمني والمؤسسات الرقابية كالوزارات الحكومية ومفوضيات حقوق الإنسان وهيئات المظالم، وإيجاد مجال لمدخلات منظمات المجتمع المدني النسوية.

■ تمكين المرأة ومنظمات المجتمع المدني النسوية لمشاركة ذات مغزى في عمليات إصلاح القطاع الأمني (انظر الإطار ١)، وقد يتطلب هذا استشارات خاصة مع النساء حيث تتوفر المواصلات ورعاية الأطفال، أو بناء القدرات والرقابة لتوفير

### الإطار ٣ الدروس المستفادة من عمليات نزع السلاح وتسريح المقاتلين وإعادة دمجهم المستجيبة للنوع الاجتماعي

- ضمان إقرار اتفاقيات السلام بالنساء والفتيات المشاركات في المجموعات/القوات المسلحة وبأطفالهن كمستفيدين.
- العمل مع منظمات المجتمع المدني النسوية في تخطيط وتنفيذ عمليات نزع السلاح وتسريح المقاتلين وإعادة دمجهم.
- استخدام تقييم الاحتياجات التشاركية الذي يتضمن المرأة في كافة المراحل والمستويات.
- تدريب طاقم عمليات نزع السلاح وتسريح المقاتلين وإعادة دمجهم حول قضايا النوع الاجتماعي.
- التأكد من أمن مواقع نزع السلاح آمنة للنساء والفتيات بما في ذلك عن طريق وجود موظفات.
- تشجيع النساء والفتيات اللواتي يخضعن لبرنامج نزع السلاح وتسريح المقاتلين وإعادة دمجهم على تشكيل مجموعاتهن وشبكاتهن الخاصة.
- إعطاء إعادة التأهيل وإعادة الإدماج الاجتماعي-الاقتصادي أولوية للرجال والنساء.
- الارتباط ببرامج التدقيق والتشكيلات المسلحة الصغيرة والمبادرات الأمنية المجتمعية وعمليات إصلاح القطاع الأمني.

### إصلاح الشرطة

ينبغي أن تمنح عمليات إصلاح الشرطة أولوية لإنفاذ القانون المستجيب للنوع الاجتماعي من أجل تلبية الالتزامات التي نصت عليها القرارات المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، وذلك بمساعدة ضحايا العنف الجنسي ومقاضاة أولئك المسؤولين عن العنف الذين يقتربون العنف ضد النساء والفتيات في أوقات النزاعات المسلحة.

- إصلاح صلاحيات جهاز الشرطة والممارسات العملية والتدريب ونظم الحوافز وتدابير الأداء والاستيعاب وأنظمة المساءلة لإعطاء أولوية للعنف القائم على أساس النوع الاجتماعي، ومراعاة إيجاد وحدات شرطة متخصصة -والتي يعمل بها الرجال والنساء- والمرتبطة بخدمات الدعم الاجتماعي والقانوني لضحايا العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي (انظر الإطار ٤).
- تخصيص موارد لمنع العنف الجنسي والتحقيق والمقاضاة، إلى جانب مساعدة وحماية الضحايا.

### العدالة الانتقالية وإصلاح قطاع العدالة

تعتبر العدالة والأمن مترابطتين ترابطاً معقداً، وبناءً عليه تتطلب القرارات المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن إصلاحات ضمن قطاع

المهارات والمعرفة ذات الصلة للمرأة، ويمكن أن يساعد بناء التحالفات ضمن منظمات المجتمع المدني النسوية المرأة على التحدث بصوت أعلى.

- تنفيذ الاستراتيجيات التي تمكن المرأة من الحصول على رتب أعلى في القوات المسلحة والشرطة والمؤسسات الدفاعية والقضاء (انظر الإطار ٢).

### إصلاح الدفاع

توفر القرارات المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن التوجيه فيما يتعلق ببرامج نزع السلاح وتسريح المقاتلين وإعادة دمجهم المستجيبة للنوع الاجتماعي (انظر الإطار ٣) والتدقيق على موظفي القوات المسلحة وقوات الأمن.

- معالجة الاحتياجات المحددة للنساء والرجال من قدامى المقاتلين، إلى جانب النساء والفتيات المشاركات في القوات المسلحة والمجموعات المسلحة وأطفالهن.
- إشراك المجموعات النسوية في تخطيط وتنفيذ برامج نزع السلاح وتسريح المقاتلين وإعادة دمجهم، وخاصة عند الاشتراك مع نساء مستفيدات وفي إعادة إدماج قدامى المقاتلات.
- اتخاذ إجراءات للحد من احتمال أن تؤدي عودة قدامى المقاتلات إلى المجتمعات المدنية إلى زيادة العنف الجنسي.
- ضمان التحقق من أفراد القوات المسلحة وقوات الشرطة الجديدة أو التي أعيد تشكيلها لمعرفة جرائم العنف الجنسي والانتهاكات الأخرى ضد قانون حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، إلى جانب إيلاء انتباه خاص إلى حماية ضحايا العنف الجنسي.

### الإطار ٢ قائمة تعزيز القيادات النسوية في القوات المسلحة وأجهزة الشرطة

- ✓ مستوى دعم مرتفع لتقدم المرأة
- ✓ عدم وجود عوائق رسمية كاستثناء المرأة من أنواع معينة من الخدمات أو الوظائف
- ✓ معايير ترقية عادلة
- ✓ أهداف وسياسة لتمكين المرأة
- ✓ وحدة مكلفة بدعم ترقيات المرأة ومراقبتها
- ✓ مشاركة موظفي الجمعيات النسائية
- ✓ الرقابة على البرنامج
- ✓ بيئة عمل مناسبة للأسرة
- ✓ مزيد من التدريب عند اللزوم
- ✓ تغيير السلوكيات التمييزية

وحماية النساء والفتيات احتراماً كاملاً، والوقف الفوري لكافة أعمال العنف الجنسي واتخاذ تدابير خاصة لحماية المدنيين من العنف الجنسي.

■ توثيق ومشاركة استراتيجيات حماية المدنيين من العنف الجنسي خلال أوقات النزاعات المسلحة، بما في ذلك من خلال إشراك أطراف غير حكومية.

## ❓ أسئلة متعلقة بالمرأة والسلام والأمن لتقييم إصلاح

### القطاع الأمني

ينبغي إدماج قضايا المرأة والسلام والأمن في كافة تقييمات إصلاح القطاع الأمني، مما يعزز شموليتها ويساعد على ضمان معالجة إصلاح القطاع الأمني للقضايا المثارة في قرارات مجلس الأمن، وتتضمن الأسئلة التي ينبغي طرحها ما يلي:

#### حول عملية التقييم

- هل تتضمن الشروط المرجعية احتياجات وأولويات الأمن والعدالة للنساء والفتيات؟
- هل يتضمن فريق التقييم النساء والرجال؟ وهل يتضمن خبراء في النوع الاجتماعي؟
- هل سيتم إجراء مقابلات مع الموظفين الرجال والنساء في مؤسسات القطاع الأمني ومنظمات المجتمع المدني النسوية وخبراء النوع الاجتماعي والنساء والرجال والفتيات والفتيات في المجتمعات المحلية؟
- هل تم إدراج بند لضمان مشاركة المرأة في التقييم كالمجموعات البؤرية المخصصة للمرأة فقط والمواصلات أو رعاية الأطفال أو الأمن؟
- هل تم تصنيف البيانات حسب الجنس والعمر؟

العدالة لضمان حماية واحترام حقوق المرأة والفتيات، بما في ذلك استراتيجيات معالجة الاحتياجات والأولويات.

- إصلاح القوانين والإجراءات والممارسات القضائية والتدريب على معالجة العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي والذي يتماشى مع المعايير الدولية، مع مقاضاة خاصة لمرتكبي العنف ودعم الضحايا.
- تعزيز وصول النساء والفتيات إلى مؤسسات العدالة من خلال دعم الإرشاد القانوني والمساعدات القانونيين ومنظمات المجتمع المدني والتوعية القانونية.
- العمل مع الدول المتأثرة بالنزاعات لتعزيز القدرة على التحقيق ومحاكمة مرتكبي جرائم العنف الجنسي ضد المرأة والتي ارتكبت خلال أوقات النزاعات والحفاظ على الضغط المحلي والدولي لمقاضاة مرتكبيها.

### الإعداد لنشر عمليات حفظ السلام

تكرس القرارات المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن انتباهاً خاصاً لكيفية إعداد الدول أفرادها لمهام حفظ السلام.

- إدماج تدريب خاص حول قضايا المرأة والسلام والأمن -والذي يشمل منع العنف الجنسي- في تدريب القوات المسلحة والشرطة، والذي يكمله التدريب الخاص بالمهام لقوات حفظ السلام (انظر الإطار ٥).
- وضع مدونات سلوك وآليات للمساءلة لمعالجة الاستغلال الجنسي والإساءة الجنسية، وضمان خضوع مرتكبيها للمساءلة، وهم يخضعون للمساءلة في الدولة المستضيفة.
- تأسيس وحدات متخصصة لإدارة تنفيذ السياسات والاستراتيجيات والتدريب والرقابة عليها لتعزيز تجنيد ونشر المرأة في عمليات حفظ السلام.

### خلال أوقات النزاعات المسلحة

تتطلب القرارات المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن احترام أطراف النزاعات المسلحة للقانون الدولي الذي يسري على حقوق

## الإطار ٤ الخدمات المقدمة لضحايا العنف الجنسي في تيمور الشرقية<sup>١</sup>

### الإطار ٤

تم تأسيس شبكة من وحدات الأشخاص المتضررين (VPUs) في قوات الشرطة في تيمور الشرقية للتعامل مع حالات الاغتصاب ومحاولات الاغتصاب والعنف المنزلي وإساءة معاملة الأطفال وإهمال الأطفال والأشخاص المفقودين والآباء والتحرش الجنسي، وتوفر وحدات الأشخاص المتضررين (VPUs) ضباطاً مكلفين في نقاط محددة لضحايا العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي وللمقدمي الخدمات، وبذلت جهود لضم ضابطات شرطة في كافة وحدات الأشخاص المتضررين (VPUs) لمقابلة النساء الضحايا، حيث ازداد عدد الحالات المرفوعة أمام الشرطة منذ تأسيسها، والتي عززت التعاون الإيجابي بين الشرطة ومنظمات المجتمع المدني.

وتم تأسيس شبكة مهنية بالتعاون الوثيق مع منظمات المجتمع المدني لضحايا العنف الجنسي والعنف المنزلي وإساءة معاملة الأطفال، وتتضمن الشبكة "غرفة آمنة" في المستشفى العام وتسهيل الفحص الطبي والشعري وتقديم المشورة النفسية والاجتماعية والمأوى والمساعدة القانونية، وتشارك منظمات المجتمع المدني في تقديم الكثير من هذه الخدمات بالإضافة إلى التعليم العام ورفع الوعي.

- إدماج حماية المدنيين من العنف الجنسي في صميم المناهج الدراسية إضافة إلى التدريب المخصص للمهام.
- العمل بصورة عملية وليس نظرية.
- إدراج التجارب مع العنف الجنسي في التدريب القائم على سيناريوهات.
- إشراك منظمات المجتمع المدني النسوية.
- إدراج:
  - تقييم المخاطر
  - جمع المعلومات وتحليلها
  - الارتباط المجتمعي
  - البروتوكولات المرجعية
- وضع استراتيجيات للحماية الجسدية مثل الدوريات الخاصة والتي تلائم الوضع.
- إدراج الاستغلال والإساءة الجنسية على سبيل المثال لا الحصر.

## حول مؤسسات القطاع الأمني

- كيف تقوم مؤسسات القطاع الأمني بتحديد ومعالجة الاحتياجات الأمنية واحتياجات العدالة المحددة للنساء والرجال والفتيات والفتيان؟
- هل قوانين وسياسات وبروتوكولات الأمن والدفاع القومي والمؤسسي ملائمة فيما يتعلق بمعالجة المخاوف

المحددة عند النساء والرجال والفتيات والفتيان وتعزيز مشاركة المرأة؟

- هل يمتلك أفراد الأمن القدرة من خلال التدريب والموارد على التطرق إلى الاحتياجات الأمنية واحتياجات العدالة المختلفة الخاصة بالنساء والرجال والفتيات والفتيان؟
- ما هي التدابير الخاصة التي تم اتخاذها لمعالجة قضية العنف الجنسي؟
- كيف تقوم منظمات المجتمع المدني ووزارات المرأة وخبراء النوع الاجتماعي بالمشاركة في الرقابة على والتعاون مع مؤسسات القطاع الأمني؟
- ما هي نسبة أفراد الشرطة/الجيش/القضاء (ومؤسسات القطاع الأمني الأخرى) من النساء؟ وهل المرأة ممثلة على أعلى الرتب/المستويات؟
- هل يوجد مبادرات ملائمة مطبقة لزيادة توظيف واستبقاء والنهوض بأفراد الأمن من الإناث؟

## حول عملية إصلاح القطاع الأمني

- هل المرأة مشاركة وممثلة في مؤسسات إدارة إصلاح القطاع الأمني (على سبيل المثال، من خلال ممثلي شبكة منظمات المجتمع المدني النسوية ووزارة شؤون المرأة/النوع الاجتماعي مثلاً)؟
- هل يتم استشارة المرأة والرجل على المستوى المحلي؟

## معلومات إضافية

### المصادر

Bastick, M., Grimm, K. & Kunz, R., *Sexual Violence in Armed Conflict, Global Overview and Implications for the Security Sector*, Geneva Centre for the Democratic Control of Armed Forces (DCAF), 2007.

Genderforce, *Good and Bad Examples – Lessons Learned from Working With UNSCR 1325 in International Missions*, 2007.

Organisation for Economic Co-operation and Development, *OECD DAC Handbook on Security System Reform, Section 9: Integrating Gender Awareness and Equality*, 2009.

UN Development Programme & United Nations Development Fund for Women (UNIFEM), *Policy Briefing Paper: Gender-Sensitive Police Reform in Post-Conflict Societies*, 2007.

UNIFEM & UN Department of Peacekeeping Operations, *Addressing Conflict Related Sexual Violence - An Analytical Inventory of Peacekeeping Practice*, 2010.

Valasek, K., The UN International Research and Training Institute for the Advancement of Women (UN-INSTRAW), *Securing Equality, Engendering Peace: A Guide to Policy and Planning on Women, Peace and Security*, 2006.

### المنظمات

DCAF Gender and Security Programme - <http://www.dcaf.ch/gssrtoolkit>

UN Action Against Sexual Violence in Conflict - [www.stoprapenow.org](http://www.stoprapenow.org)

UN-INSTRAW Gender, Peace and Security Programme - <http://www.un-instraw.org/peace-and-security/programme-page/>

## رزمة أدوات النوع الاجتماعي وأثره في إصلاح القطاع الأمني

- ١- النوع الاجتماعي وأثره في إصلاح القطاع الأمني
  - ٢- النوع الاجتماعي وأثره في إصلاح الشرطة
  - ٣- النوع الاجتماعي وأثره في إصلاح قطاع الدفاع
  - ٤- النوع الاجتماعي وأثره في إصلاح نظام العدالة
  - ٥- النوع الاجتماعي وأثره في إصلاح نظام العقوبات
  - ٦- النوع الاجتماعي وأثره في إصلاح إدارة الحدود
  - ٧- النوع الاجتماعي وأثره في الرقابة البرلمانية على القطاع الأمني
  - ٨- النوع الاجتماعي وأثره في صناعة سياسة الأمن القومي
  - ٩- النوع الاجتماعي وأثره في رقابة المجتمع المدني على القطاع الأمني
  - ١٠- النوع الاجتماعي وأثره في الشركات العسكرية والأمنية الخاصة
  - ١١- النوع الاجتماعي وأثره في تقييم إصلاح القطاع الأمني ومراقبته وتحليله
  - ١٢- النوع الاجتماعي وأثره في تدريب عناصر القطاع الأمني
  - ١٣- تنفيذ القرارات المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن في إصلاح القطاع الأمني
- ملحق حول القوانين والمواثيق الدولية والإقليمية المتعلقة بالنوع الاجتماعي وأثره في إصلاح القطاع الأمني

تتوفر هذه الأدوات ومذكرات التطبيق العملي على الموقع الإلكتروني [www.dcaf.ch](http://www.dcaf.ch)

تم إعداد هذه المذكرة من قبل ميغان باستيك (Megan Bastick) من مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة (DCAF) بناء على الأداة رقم ١٣ التي وضعها كل من ميغان باستيك (Megan Bastick) ودانييل دي توريس (Daniel de Torres) من مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة (DCAF).

## التذييل

- ١ UNFPA, *Gender-Based Violence in Timor-Leste: A Case Study*, 2005, [http://www.unfpa.org/women/docs/gbv\\_timorleste.pdf](http://www.unfpa.org/women/docs/gbv_timorleste.pdf); UNFPA, Terms of Reference: International Referral Network Project Coordinator: GBV Sub-Project, 2010, <http://ocha-gwapps1.unog.ch/rw/res.nsf/db900SID/OCHA-83Z4LC?OpenDocument>; H. Myrtilinen, *Poster Boys No More: Gender and SSR in Timor-Leste*, DCAF, 2009, <http://www.dcaf.ch/Publications/Poster-Boys-No-More>.